المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:199-218
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

مأزق الأمن المجتمعي في العراق بعد 2003 دراسة وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن

رشيد عمارة ياس الزيدي[1] ، هيمن رؤوف سلام[2]
[1,2]كلية العلوم السياسية، الجامعة السليمانية، السليمانية، العراق
Email: rashid.gaffurry@univsul.edu.iq[1], hemnrauf71@gmail.com[2]

پوخته

بەدیهێنانی ئاسایشی کۆمەڵگا بە یەکێك لە ڕۆڵە سەرەکیەکانی دەوڵەت دادەنرێت لە ڕۆژگاری ئەمڕۆدا، وە دابەشبوونی ناوخۆیش بە هۆکاری فرەی کۆمەڵایەتی بە یەکێك لە ئاستەنگەکانی بەردەم ئەم ڕۆڵە دادەنرێت. قوتابخانەی کۆبنهاگنیش کاری لەسەر ئەم ڕۆڵە کردووە لەڕێگەی پێشکەشکردنی تیۆری (گێژاوی ئاسایشی کۆمەڵگا) کە دەکۆڵێتەوەی لە ململانێکانی نێو کۆمەڵگا و دابەشکاری نێوخۆی لەسەر بنەمای ناسنامە. لەسەر بنەمای ئەم تیۆرەش، ئەم لێکۆڵینەوەیە کار لەسەر گێژاوی ئاسایشی کۆمەڵگای عێراقی دوای ساڵی (2003) دەکات، وەوای دەبینێت کەوا ئەم تیۆرە گونجاوە بۆ شیکاری دیاردەی نەبوونی ئاسایش لە کۆمەڵگای عێراقیدا، بەوپێیەی کۆمەڵگایەکی فرە ئاینی و نەتەوەی و ئایینزایە، ئەمەش بە یەکێك لە ئاستەنگەکانی بەردەم ئاسایشی گشتی لە عێراقدا دادەنرێت، بەهۆی زاڵبوونی ئیرادەی ململانێ بەسەر ئیرادەی هاریکاریدا تیایدا. لەم ڕوەوە ئەم لێکۆڵینەوەیە لە چوارچێوەی سێ داواکاریدا شەنوکەوی ئەم بابەتە دەکات: بەجۆرێك داواکاری یەکەم تایبەتە بە ناساندنی قوتابخانەی کۆبنهاگن و چەمکی گێژاوی ئاسایش، وە داواکاری دووەمیش تایبەتە بە واقیعی گێژاوی ئاسایش لە کۆمەڵگای عێراقی، هەوروەکو داواکاری سێیەم پەیوەستە بە ڕوالەت و هۆکارەکانی گێژاوی ئاسایش لە عێراقدا.

کلیلەوشە: قوتابخانەی کۆبنهاغن، گێژاوی ئاسایشی کۆمەڵگا، ناسنامە، ڕوالەتەکانی گێژاوی ئاسایشی کۆمەڵگا لە عێراق.

الملخص:

يعد تحقيق الأمن المجتمعي في عالم اليوم من المهام الأساسية للدول، وتشكل الانقسامات الداخلية بسبب التعددية الاجتماعية احدى التحديات لهذه المهمة. وقد عنيت مدرسة كوبنهاغن بها؛ من خلال طرحها فكرة المأزق الأمني المجتمعي التي تمحورت حول الصراعات على الهوية والانقسامات الداخلية وعلى ضوء ذلك؛ جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على المأزق الأمني المجتمعي في العراق بعد العام 2003، وترى الدراسة إن أطروحة المأزق الأمني المجتمعي التي طرحتها مدرسة كوبنهاغن منسجمة مع تحليل ظاهرة اللا أمن في المجتمع العراقي، اذ يتكون المجتمع العراقي من مكونات متعددة دينية وقومية ومذهبية، تشكل أحد تحديات الأمن الشامل للمجتمع العراقي، ويغلب عليها سمة الصراع على الهوية، وتغليب الإرادة التصارعية على الإرادة التعاونية. وهو ما سيتم دراسته ضمن ثلاثة مطالب أساسية: يتناول المطلب الاول: التعريف بمدرسة كوبنهاغن والمأزق الأمني المجتمعي، بينما يتناول المطلب الثاني: ارتباط الهوية بالمأزق الأمني المجتمعي وواقعه في العراق أما المبحث الثالث فيتناول: مظاهر وأسباب المأزق الأمني المجتمعي في العراق.

الكلمات المفتاحية: مدرسة كوبنهاغن، مأزق الأمن المجتمعي، الهوية، مظاهر المأزق الأمن المجتمعي العراقي.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

Abstract:

In today's world, achieving societal security is one of the fundamental duties of states, and internal divisions due to social heterogeneity constitute one of the obstacles to achieving this goal. The Copenhagen School considered this by presenting the concept of the societal security dilemma, which focused on conflicts over identity and internal divisions. In light of that, This study sheds light on the societal security dilemma in Iraq after 2003. The study concludes that the theory of the societal security dilemma advanced by the Copenhagen School is consistent with the analysis of the phenomenon of insecurity in Iraqi society, as Iraqi society consists of multiple religious, national and sectarian groups, which constitute one of the challenges to comprehensive security for the Iraqi society and is dominated by the identity conflict and the dominance of competing will over cooperatively will. This will be examined based on three fundamental requirements: The first section is an introduction to the Copenhagen School and the societal security challenge, while the second part is the relationship between identity and the societal security dilemma in Iraq. Finally, the third section examines the indications and causes of Iraq's social security challenge.

Keywords: Copenhagen School, dilemma of community security, Identity, manifestations of dilemma, Iraqi community security

مقدمة

من أهم المتغيرات الأساسية في القرن الواحد والعشرين، هي الاهتمام بالأمن الداخلي الى جانب الأمن الخارجي، وتحقيق الأمن المجتمعي في الدول؛ وبخاصة تلك الدول التي تواجه الأزمة الامنية أو مجتمعات مابعد الصراع مثل: الدول التابع للإتحاد السوفيتي السابق والمستقلة عنه بعد انهيار الاتحاد، السودان، جنوب أفريقيا، وما رافقها من أنقسام داخلي على الاساس الاثني والقومي؛ وأدى ذلك الى ظهور مدارس أمنية جديدة؛ ربطت بين الأمن الداخلي والخارجي.

وتعد مدرسة كوبنهاغن أحدى هذه المدارس، التي تنظر الى الأمن ليس مفهوماً ثابتاً؛ بل إنه بناء أجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل حيوي، وعملت على توسيع مفهوم الأمن، ليتجاوز المفهوم التقليدي، الذي ركز على القطاع العسكري ليشمل كل القطاعات المتعددة في المجتمع، كما تعد أطروحتي الأمن المجتمعي، ومأزق الأمن المجتمعي أطروحتين أساسيتين للمدرسة؛ اذ ركزتا على صراعات الهوية في المجتمعات المتعددة. والمجتمع العراقي أحد هذه المجتمعات المعروف بتعدديته الدينية والقومية، التي قادت المجتمع العراقي الى ما يعرف بالمازق الامني.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على مدى تأثير أطروحة مدرسة كوبنهاغن حول المأزق الأمني المجتمعي لتحليل ظاهرة اللا_الأمن في المجتمع العراقي بعد (2003)؛ ولاسيما الصراع على الهوية بين المكونات الأساسية، والتي بني عليها العراق الجديد وهي: (الشيعة، والكورد، والسنة)، ومدى قدرة الأطروحة لتحليل الصراعات القومية والمذهبية، وما حدث من قتل على الهوية، فضلاً عن تصاعد وتيرة العنف بكل أشكاله بحق الأقليات، ومن ثم عرض مظاهر وأسباب هذا المآزق. مع الأخذ بنظر الإعتبار قلة الدراسات المتوفرة عن الموضوع قيد الدراسة.

أهداف الدراسة

1- التعريف بمأزق الأمن المجتمعي وفقاً لطروحات مدرسة كوبنهاغن، ومدى قدرة تطبيقه على الانموذج العراقي بعد 2003.
2- تحليل ظاهرة اللا- أمن في المجتمع العراقي وفقاً لأطروحات مدرسة موبنهاغن.
3- تحليل واقع ومظاهر المأزق الأمني المجتمعي في العراق.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:199-218
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

إشكالية الدراسة

إن المأزق الأمني بأشكاله المختلفة في المجتمع العراقي ظل هاجساً وواقعاً عملياً، يستدعي تقديم تفسيرات علمية محايدة له، وبعيدة عن الانحياز ؛ الأمر الذي دفعنا إلى البحث في أطروحات مدرسة كوبنهاغن الأمنية ومحاولة اسقاطها على الأمن المجتمعي العراقي، من خلال طرح تساؤلات عدة تتمحور حول ما يأتي:

1- ما المأزق الأمني المجتمعي عند مدرسة كوبنهاغن؟.
2- ما المأزق الأمني المجتمعي في العراق بعد 2003؟.
3- ما مظاهر وأسباب هذا المأزق في واقع العراقي؟.
4- هل تتمكن طروحات مدرسة كوبنهاغن من ايجاد حل لمأزق الأمن المجتمعي العراقي؟.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان العراق بلد متعدد المكونات الاجتماعية، ولكن بعد العام 2003 غلبت عليه الإرادة التصارعية بدلاً من الإرادة التعاونية؛ لاسيما بين قادة هذه المكونات ونخبها السياسية؛ الأمر الذي عمق مأزق الأمن المجتمعي في العراق، ويمكن ان نجد في أطروحات مدرسة كوبنهاغن تحليلاً واقعياً لحل أزمة الأمن المجتمعي العراقي؛ إذ أحسن تطبيقها.

منهجية الدراسة

ومن أجل أن تكون الدراسة وفق السياقات العلمية والأكاديمية، فقد تم إتباع (المنهج الفلسفي) لمعرفة أطروحة مدرسة كوبنهاغن حول ظاهرة المأزق الأمني المجتمعي، و(المنهج التأريخي) لتحليل سابقة المأزق الأمني في المجتمع العراقي، كما إستند بشكل الأساسي على (المنهج الوصفي- التحليلي) من أجل تطبيق أطروحات مدرسة كوبنهاغن على الواقع الأمني العراقي بعد العام 2003.

هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاثة مطالب، فضلاً عن المقدمة والخاتمة وعلى النحو الأتي:

المطلب الأول يتناول دراسة (التعريف بمدرسة كوبنهاغن والمأزق الأمني المجتمعي) ويتضمن في ثناياه فرعيين: خصص الفرع الأول: لتعريف مدرسة كوبنهاغن؛ بينما خصص الفرع الثاني: لماهية المأزق الأمني المجتمعي عند مدرسة كوبنهاغن. أما المطلب الثاني فقد تناول: ترابط الهوية بالمأزق الأمني المجتمعي و واقعه في المجتمع العراق، ويتضمن فرعين: تناول الفرع الأول: ترابط الهوية بمأزق الأمني المجتمعي في العراق، وخصص الفرع الثاني: لواقع المأزق الأمني المجتمعي في العراق. أما المطلب الثالث فقد تناول مظاهر وأسباب المأزق الأمني المجتمعي في العراق، وذلك في فرعين: خصص الفرع الأول: لمظاهر المأزق الأمني المجتمعي في العراق، بينما خصص الفرع الثاني: لأسباب المأزق الأمني المجتمعي في العراق.

المطلب الاول:- التعريف بمدرسة كوبنهاغن والمأزق الأمني المجتمعي

قدمت مدرسة كوبنهاغن طروحات نظرية عدة في القضايا الأمنية، وأخذت السبق في دراسة قضية المأزق الأمني المجتمعي، دون سواها من النظريات الأمنية الحديثة، قدمت تصوراً اكاديمياً دقيقاً حولها، وبغية معرفة ذلك؛ لابد من دراسة الموضوع من خلال الفرعين الأتيين:

الفرع الأول: التعريف بمدرسة كوبنهاغن

تعد مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس، التي عمدت الى توسيع وتعميق مفهوم الأمن، مستمدةً أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب (باري بوزان)، الناس، الدولة، والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية، الصادر عام (1983)[*]، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الأجتماعية للأمن، بمعنى إن الأمن ليس مفهوماً ثابتاً؛ بل إنه بناءً

[*] صدرت الطبعة الأولى من الكتاب في عام (1983)، ثم أعيد طباعته في عام (1991) مع بعض التعديلات:
Barry Buzan : people, states and fear : the national security problem in international relations, Brighton : harvester wheat sheaf, 1983.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

أجتماعياً، يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي؛ وبهذا الشكل توسيع مفهوم الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي، الذي يركز على الحروب بين الدول[1].

وتجدر الاشارة الى إن مصطلح مدرسة كوبنهاغن أستعمل للدلالة على برنامج بحثي نقدي في الدراسات الأمنية يضم عدداً من الباحثين في معهد كوبنهاغن للأبحاث السلام في الدنمارك. تأسس المعهد سنة (1985) تحت رعاية البرلمان الدنماركي؛ بهدف تطوير بحوث متعددة التخصصات في مجال الأمن والسلام، وفي سنة (2003) تم دمجه ليصبح جزءاً من المعهد الدنماركي للدراسات الدولية. ولعل أبرز الباحثين الذين أستضافهم المعهد وساهموا في التاسيس لمدرسة كوبنهاغن وإثراء أطروحاتها هم: (أولي وايفر، جاب دي وايلد، وباري بوزان) والأخير كان مديراً للمشروع البحثي الرئيس الذي أسس للمدرسة منذ 1988.

ويبدو إن البحث في الجوانب غير العسكرية للأمن الأوروبي، هي التي رسمت الملامح الأولى لمدرسة كوبنهاغن، بوصفه برنامجاً بحثياً متميزاً يقوم على تحدي أستراتيجي للدراسات الأمنية التقليدية المتمركزة على نحو مفرط على القطاع العسكري للأمن، وعلى الدولة كوحدة مرجعية للأمن[2]. ثم أضحت هذه المدرسة منبراً هاماً لدراسة الشؤون الأمنية وفقا لخلفيتها الفكرية ضد النظرية الواقعية، وعلى الرغم من أغلاق المشروع سنة (2004)؛ لكن وعلى مدى (13) سنة نجح في تحقيق درجة كافية من التماسك والاستمرارية لتبرير أستخدام مصطلح (مدرسة)، من خلال ضمان مشاركة الحد الأدنى من العلماء والباحثين المنخرطين فيه[3]. ولقد توج المشروع البحثي في هذه المدرسة باصدار كتاب يحمل عنوان: الأمن إطار جديد للتحليل سنة (1998) (Security: Anew Framework For Analysis)، والذي شارك في تأليفه كل من: (باري بوزان، اولي وايفر، وجاب دي ويلد)، وأصبح يشكل مرجعاً هاماً في مدرسة كوبنهاغن؛ وذلك بناءً على ما تضمنه من تعريف موسع للأمن[4].

وساهم المختصون في مدرسة كوبنهاغن؛ ولاسيما كل (باري بوزان واولي وايفر) في تأليف سلسلة من البحوث النظرية طوروا من خلالها الدراسات الأمنية؛ وعدت مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت أسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية أو الحديثة. على الرغم من ذلك يرى البعض مثل (مشيال ويليامز) أن مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلا من أشكال البنائية الأجتماعية ولها جذور في النهج التقليدي الواقعي[5].

من خلال ما تقدم يمكن القول ان مدرسة كوبنهاغن، وعلى الرغم من حداثتها قياساً بالمدارس الأمنية الأخرى؛ الا انها ساهمت بصورة مميزة في تقديم فهماً جديداً للأمن، يشكل تطوراً نظرياً في الدراسات الأمنية؛ ولتصبح بذلك مرجعاً يمكن الركون إليه في تحليل الظاهرة الأمنية في المجتمعات التعددية، وهو ما سيتم دراسته في الفرع القادم.

---

[1] د.توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2019، ص1.

[2] د.محمد حميشي، مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الأنساني، العدد:6، الجزائر، جويلية 2018،ص ص338-339.

[3] خضراوي خديجة، التحول الأنطلوجي في مفهوم الأمن؛ دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن، رسالة ماجستير ، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016، ص20. متاح على الرابط الالكتروني:

http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/3092/1/%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A%20%D8%AE%D8%AF%D9%8A%D8%AC%D8%A9.pdf

[4] Poul D . williams, security studies :an introduction, Taylor and francis e-Library, London and New York, 2008, p68.

[5] Michael Williams, Words ,Images, Enemies: Securitization and International Politics, International Studies Quarterly, USA , Blackwell Publishing, vol.47, 2003, p511.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:199-218
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

الفرع الثاني: مفهوم مأزق الأمن المجتمعي

يعد المأزق الأمني المجتمعي أو مايسمى ب(المعضلة الأمنية المجتمعية) إحدى أكبر مصادر اللا أمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن. وهي تعني إن المجتمعات يمكن أن تواجه العمليات التي تؤدي نفس نوع التفاعل السلبي للمعضلة الأمنية بين الدول[6].
وحاول(باري بوزان) تطبيق مفهوم المعضلة الأمنية على النزاعات التي تأخذ الطابع الأثني؛ خاصة في كتابه (المعضلة الأمنية والنزاع الأثني) المنشور عام (1993)[7]. ثم جاء بعده العديد من الباحثين أمثال (دونالد روتشيلد) و (د.فيد لايك)، فضلاً عن العديد من المفكرين الذين أشتغلوا تحت لواء (معهد كوبنهاغن لدراسات السلام)، اللذين ركزوا على حالة الصراع في البلقان، محاولين تطبيق المتغيرات نفسها، التي تحكم المعضلة الأمنية الدولية على المعضلة الأثنية[8].

وتتلخص رؤية (بوزان) للمعضلة الأمنية؛ بأنها تتمحور حول الهوية، عندما تحاول مجموعة ما الاشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، مثل:(نحن أبناء المهاجرين في فرنسا)،(نحن الأكراد في تركيا...الخ)؛ وذلك لايشكل معضلة؛ لكن مكمن التحدي هو في جانبها التطوري، فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وأشباع حاجات معينة؛ اذا يمارس الأدراك والذاتية دوراً مهماً؛ غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود الى معضلة أمنية مجتمعية؛ اذا أصبحت الهوية جوهراً للصراع على المصالح، وسنداً للسعي من أجل الهيمنة أو سنداً لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى؛ ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" التصارعية على المظاهر التعاونية[9].

وبذلك يشكل مأزق الأمن المجتمعي أحد أكبر مصادر اللا_ أمن في المجتمعات عند رواد مدرسة (كوبنهاغن)، مفسرين ذلك بقولهم "عندما تقوم مجموعة ما بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي، فيتسبب ذلك برد فعل من الجماعة الثانية، بحيث تحاول الأخيرة أن تنقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى؛ الأمر الذي يسبب في حدوث معضلة أمنية؛ يمكن أن تكون كبيرةً جداً بحيث ينتج سلوكاً شبه إبادي تجاه الجماعات المجاورة. لاسيما اذ حست مجموعة ما باللا- أمن إزاء السلطة الأقليمية أو المجموعات التي تشاركها الاقليم نفسه؛ فأن ذلك يؤدي الى مايسميه (بوزان) بالمأزق الأمني المجتمعي[10].

وقد يتفاقم الأمر مع غياب حكومة مركزية فعالة؛ اذ تدفع هذه الجماعة (أثنية، عرقية، طائفية) بإتجاه تشكيل تنظيم للجماعة يكون مسؤولة عن حمايتهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمراريتهم. في ظل هذا المأزق الأمني، فان جهود أي جماعة أثنية كانت أو عرقية لتعزز أمنها، يتم تفسيره من قبل الجماعات الأخرى على أنها خطوة عدائية بأتجاه التصعيد؛ الأمر الذي يزيد من فرص التعبئة لأغراض دفاعية، مما يقوي أحتمالات نشوء الحروب[11].

من هنا يجب الاشارة بأن نظرية معضلة الأمن المجتمعي تستند الى مايسمى " الفوضى (الداخلية) الناشئة"، وعندما تبدأ الدول المنقسمة على نفسها- عرقيا مثلا- في الإنهيار، تجد الجماعات (العرقية) نفسها مجبرة على تحصين أمنها الخاص بها، كل على حدة؛ لتصبح هذه الجماعات في وضع أعتماد على النفس شبيه إلى حد كبير بالوضع التي يميز الدول في النظام الدولي، كما تصبح هذه الجماعات في حالة فوضى (داخل الدولة)، شبيه إلى حد كبير بحالة الفوضى التي تميز النظام الدولي[12].

يتضح مما تقدم، إن (مأزق الأمن المجتمعي)، يعد من أهم أطروحات مدرسة كوبنهاغن لتحليل ظاهرة اللا أمن في المجتمعات؛ لاسيما في المجتمعات المتعددة دينياً وأثنياً، كما نلاحظ ذلك في أغلب المجتمعات المتعددة الشرقية مثل: (تركيا)؛ اذ فيها المأزق الأمني بين القوميتين (الكوردية والتركية)، و(العراق) بين مذهبين (الشيعة والسنة) والقوميتين(العربية والكوردية) بعد تغيير النظام عام (2003).

---

6 سيد أحمد قوجيلي، المرجع سبق ذكره، ص83.

(7) Barry posen, The Security Dilemma and Ethnic conflict, Survival, vol. 35, no.1, Spring 1993. pp27-45.

8 أمينة زرداني، المعضلة الأمنية في المتوسط من المنظور الواقعية النيوكلاسيكية –أزمة سوريا نموذجا-، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص31. متاح على الرابط الالكتروني:
http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/2753/1/memoire%20amina.pdf

9() Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, Security: A New Framework For Analysis, Lynne Rinner Publishers, London, 1998, pp120-121.

(10) ابدابير أحمد، المرجع سبق ذكره، ص81.

11 أمينة زرداني، المرجع سبق ذكره، ص32.

(12) Barry posen, The Security Dilemma and Ethnic conflict, 0p.ct, pp 27-28.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المطلب الثاني: ترابط الهوية بمأزق الأمن المجتمعي و واقعه في العراق

بعد إسقاط النظام السابق في نيسان 2003، شهد المجتمع العراقي حالة من التشتت والإنفلات والفوضى، كل ذلك جرى بفعل غياب القانون وأنهيار السلطة السياسية للدولة العراقية، مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي. بالمقابل أخذ النظام الجديد بعض المقومات الإيجابية نحو سياسات عامة هادفة إلى تحقيق الأمن والتعايش السلمي بين المكونات في المجتمع العراقي، في محاولة للوصول إلى بلد ديمقراطي- تعددي مثل: أقرار الدستور الديمقراطي، وأجراء أنتخابات دورية، وطلاق التعددية الحزبية، وحرية الاعلام؛ الا أن ذلك لم يحقق الأمن والأستقرار والإزدهار، الذي يطمح إليه الشعب العراقي. وواجه العراق العديد من الأزمات السياسية والإقتصادية والإجتماعية؛ أدت إلى أصابة المجتمع العراقي بمايسمى (بمأزق الأمن المجتمعي). هنا وعلى ضوء أطروحة مدرسة كوبنهاغن، لابد من تفحص مسألتين أساسيتين وهما: ترابط الهوية بمأزق الأمن المجتمعي في العراق، ومن ثم واقع مأزق الأمن المجتمعي في العراق. وهو ما سيتم التطرق إليه في الفرعين الأتيين:

الفرع الأول: ترابط الهوية بالمأزق الأمن المجتمعي في العراق

أرتبطت التعددية الإجتماعية إرتباطاً وثيقًا بالهوية، إذ تمسكت كل جماعة أجتماعية بهويتها المستقلة، وهذه ليست المشكلة، فتعدد وتنوع الهويات الإجتماعية ليست مشكلة بحد ذاته؛ طالما أن معظم مجتمعات العالم ذات تكوينات متعددة وهويات متنوعة؛ لكن مشكلة المجتمعات المتعددة الهويات تكمن في قيام الدولة على تكريس الولاء القائم على الهويات الفرعية، وليس المواطنة والمشاركة، وتغليب عوامل الفرقة والتنافر بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة على عوامل التجانس والتلاحم. ففشل الإدارة المجتمعية أو السياسية، أو كليهما معا، في إقامة علاقات تفاعلية بين الهويات المجتمعية المتعددة والمتنوعة، هو الذي يشكل أساس المشكلة[13]. وإذ نظرنا لواقع المجتمع العراقي تأريخياً نجد تلك المشاكل حاضرة؛ إذ لا يبالغ من يقول قد شكل التنوع الهوياتي في العراق أحد عوامل اللا أمن المجتمعي، بسبب عدم التوافق بين مكونات المجتمع نتيجة لعدم توفر الديمقراطية، التي تتيح لهذا التنوع أن يشكل عاملاً إيجابياً في إستقرار البنية المجتمعية في العراق. يضاف إلى ذلك هشاشة بناء الدولة العراقية أدى الى أن تصبح مكونات المجتمع متمركزة حول هوياتها الفرعية(قومية ودينية)، بدلاً عن الدولة[14].

ان القراءة الموضوعية لتأريخ المجتمع العراقي، يتضح منها وجود متلازمة العنف واللا أمن المجتمعي؛ ويرجح أغلب الباحثين مسوغاتها إلى التنوع الذي يتميز به المجتمع العراقي، ومن ثم تعدد المرجعيات الضابطة له، وإختلاف مشاربها وميولها وأهدافها. وعلى طول مسار التاريخ، نلحظ قيام فئة بقمع فئة أو أكثر، من قبل فئة أو فئات من مكونات التنوع، تحت دعاوي مختلفة ولأسباب شتى، تحت هذه الذريعة أو تلك؛ ولأنه الأقوى والمنتصر، وهو الذي يكتب التأريخ في هذا البلد، فأنه غالبا ما يتهم فئات التنوع المقموعة بالخيانة والعمالة والتعاون مع الأجنبي[15].

وذلك ما نجده في تأريخ العراق و مازال هذا التنافس الطائفي- العرقي مستمراً، وقد أخذ أبعاداً في بعض جوانبه ليصبح محموما ويتلون بألوان الطيف العراقي، فمرة يكون تنافساً قوميا بين (العرب والكرد)، ومرة يكون دينياً أو مذهبياً مثلما بين (الشيعة والسنة).

على الرغم من ذلك، هناك رأي معاكس عند بعض المؤرخين والإجتماعيين، لما ورد أعلاه؛ إذ يرى هولاء إن المجتمع العراقي يتميز بسمة مميزة هي سمة قبول الأخر والتسامح معه؛ فلم يسجل التأريخ اندلاع معارك كبيرة أو ثارات تركت بصماتها المخجلة في النسيج الإجتماعي بين القبائل العربية والكردية أو بين العرب والتركمان أو بين المسلمين والمسيحين أو بين المسلمين فيما بينهم[16]. لكن في كل الأحوال، لم ينكر أحد وجود سمة العنف الدموي في المجتمع العراقي على طول التأريخ العراقي الحديث وحسب مراحله المختلفة، و أغلب هذه المأساة، يكون على أساس الهوية، سواء هذا الأساس المصلحة السياسية أو الدينية أو الأقتصادية أو الفكرية، وقد تراكم ذلك الأزمة ليتشكل ما يعرف(بالأزمة الهوية).

---

[13] أ.د.ياسين محمد محمد، أ.د.عبدالجبار عيسى عبدالعال، المرجع سبق ذكره، ص13.
[14] مظهر عزيز الأحمدي، التغييرات السياسية والإجتماعية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2015، ص144.
[15] د.عبد علي كاظم المعموري، إشكالية الإنتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)، مجلة حمورابي، العدد: 8، السنة الثانية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، كانون الاول 2013، ص143.
[16] د.صادق الاسود، د.عبدالرضا الطعان، مدخل إلى علم السياسة، مطبعة جامعة الموصل، العراق، 1986، ص321-322.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:199-218
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

وعلى الرغم من صدقية هذا الرأي في بعض جوانبه، إلا ان الملاحظ على المجتمع العراقي بعد العام 2003 قد شهد معارك كبيرة بين مكوناته الرئيسة؛ لاسيما بين(الشيعة والسنة)، وبغض النظر عن مسببات ذلك بفعل عوامل داخلية أم خارجية، فقد سجل التاريخ مثل هذه الأحداث بعد العام 2003.

والملاحظ في مظاهر تتشكل الهوية في العراق بعد (2003) ثلاث مستويات وهي[17]:

1- الهوية الطائفية والإثنية (الكورد، والشيعة، والسنة، والتركمان، والأشوريون).
2- الهويات الصغرى (القبيلة، والعائلة، والمدينة، والمنطقة).
3- الهوية العابرة للطوائف (الوطنية العراقية، الطبقات العليا، الطبقة الوسطى، الطبقة العاملة...الخ).

بالمقابل مازالت الهويات الصغرى والهويات العابرة للطوائف خاضعةً إلى الهوية الطائفية والإثنية أو هنالك دور هامشي لها، وتتقاطعها بسبب الإطارات الطائفية في الأنظمة السياسية والإجتماعية. ويعود السبب الرئيس لهذا المأزق إلى عدم وجود الهوية الوطنية الشاملة وعلوية الهوية الفرعية على الهوية الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى ان الهوية الوطنية تعرف بأنها "مجموعة الروابط والصفات المشتركة بين أعضاء أية مجموعة، وهذه الروابط والصفات المشتركة تعكس تأريخياً أفكارها وعوطفها وقيمها وتطلعاتها. كما تعرفها البعض بالهوية الكبرى، بحيث يمكن أن يكون للفرد إلى جانب هويته الفرعية، الهوية الكبرى، مثلاً يمكن للفرد أن يكون إنكليزي وبريطاني، أو يكون سكوتلندي وبريطاني، أو ويلزي وبريطاني، كذلك الحال في العراق يمكن للفرد أن يكون عربي عراقي، أو كردي عراقي، أو تركماني عراقي، بحيث تظل الهوية الوطنية هي الهوية الكبرى التي لاتقبل الإختلاف فيها أو عليها"[18].

تعد علوية الهويات الفرعية على الهوية الوطنية[19]، وعدم تحقيق الهوية المجمعة، التي تظلل كل الهويات؛ من أجل أهداف مشتركة وتخدم مصالحهم جميعاً وبدون إلغاء الخصوصيات الفرعية، يشكل ذلك منبعا آخر لمآزق الأمن في المجتمع العراقي.

وتجدر الإشارة إلى ان مأزق الهوية الوطنية في العراق قديم، وقد تناولت الدراسات المختلفة هذه المشكلة منذ بداية الدولة العراقية وليومنا هذا، مع مراحل صعود وهبوط. فالهوية العراقية أو الوطنية لم تكن دائماً عقداً بين أطراف المجتمع العراقي، الذي هو مجتمع تعددي بطبيعته؛ بل كانت تفرضها أما سياسات القمع والهيمنة الداخلية والخارجية، أو تلاقي بعض المشتركات والمصالح المؤقتة في مراحل محددة.

و على الرغم من ان المجتمع العراقي تمتع بوحدة بيئية أو جغرافية متناغمة؛ إلا انه عانى منذ عام (1921) أو (على الأقل منذ عهد الجمهورية الثانية) أزمة هوية حقيقية بسبب تركيز أغلب الأحزاب والكيانات السياسية المتمثلة لمكونات العراقية على ثقافاتها الفرعية على حساب الثقافة الأم[20]. هذه الأشكالية مازالت مستمرة وتطرح نفسها بقوة بعد العام(2003)، اذ عجز النظام السياسي الجديد عن تحويل الأفراد من الولاء للهوية الفرعية إلى الولاء للهوية الوطنية؛ مما أدى الى تقليل الرغبة في العيش المشترك عند أفراد مكونات المجتمع العراقي. لاشك في الواقع عدم وجود الهوية الوطنية تغلبت إرادة الهويات الفرعية، أي تغليب إرادة أنا على الإرادة التعاونية المتمثلة (بالهوية الوطنية)، وتضائلت النقاط المشتركة والمنسجمة وتصاعد نقاط المنفردة والمنقسمة.

الفرع الثاني: واقع مأزق الأمن المجتمعي في العراق

بنى العراق الجديد على مكونات ثلاثة رئيسة وهي:(الشيعة – الكورد – السنة)، وشكل أحزابها ونخبها السياسيين مصدر الأزمات والمآزق الأمني في العراق؛ إذ سعى قادة كل مكون إلى تحقيق أكبر قدر من المطالب، وتغليب إرادته على إرادة الأخرين، أي بمعنى تغليب إرادة (الأنا) التصارعية على الإرادة (التعاونية)، وسعت لحل الأزمات من زاوية طائفتها وإثنيتها، ومناظرتها مناظرة طائفية وإثنية وليس من أجل هوية مجتمعية عراقية. ويشكل ذلك مصدر أكبر للأزمات في العراق(الهوية)؛ وبالأخص بين المكونات الثلاث

[17] أحمد شكر حمود الصبيحي، المرجع سبق ذكره، ص135.
[18] م.د. ميسون طه حسين، م.د. روافد محمد علي، أزمة الهوية الوطنية في دستور العراق لسنة 2005، مجلة رسالة الحقوق، السنة: 10، العدد: 3، العراق، 2018، ، ص186.
[19] أن تطور وظهور الهويات و الانتماءات الفرعية ومشاركتها في العملية السياسية، حتى وإن كانت لمصلحة النظام فهي تمثل تهديداً حقيقياً للنظام والهوية الوطنية.
[20] أ.د. خيري عبدالرزاق جاسم، المرجع سبق ذكره، ص196.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الرئيسة، وشهد هذا المأزق تفاقماً واضحاً بسبب عدم وجود حكومة قوية قادرة على حل الأزمات؛ بل في أغلب الحالات الحكومة نفسها هي مصدر المشكلة بسبب تصرفاتها الطائفية.

ومن جانب آخر شكل المأزق البنيوي (هيكل بناء الدولة السياسية) في العراق بعد العام 2003 اساساً لأزمات أخرى؛ وان لم يكن هذا المأزق هو الأخر، وليدة متغير (2003/4/9) فحسب؛ بل له إمتدادات تأريخية قبل أحداث (2003)، مفاده إزالة الظلم والحيف من جانب والحفاظ على الإمتيازات ومكاسب السلطة من جانب أخر. وهذه الرؤيا بنيت على تراكمات الماضي من إظطهاد سياسي وطائفي لشريحة كبيرة من الشعب العراقي[21]. كما إن تاريخ الدولة العراقية الحديثة وسلطتها معبرة عن سلسلة من المآزق أدت في النهاية إلى إنهيار مؤسسة الدولة وسلطتها معاً، بعد احتلال العراق في عام 2003، وكشف اسقاط النظام على يد القوات الاجنبية، طبيعة المأزق الأمني المجتمعي في العراق [22].

والملاحظ ان مظاهر هذه المآزق تعود على أنقسام (المعارضة العراقية السابقة) حول آلية تغيير النظام السياسي في العراق، وكان للمتغير الطائفي دوراً أساسياً في هذا الإنقسام، فالكثير من الرموز المعارضة العرب (السنة) كانوا يفضلون آلية تغيير النظام من الداخل، أما العرب (الشيعة) لم تكن لتقنع بمجرد تبديل النظام السياسي أنذاك؛ بل تطمح إلى تغيير جذري وكامل للمعادلة السياسية[23]. كما الكورد كانوا يريدون تغير النظام بأي آلية بشرط الشراكة الحقيقية وتحقيق حقوقهم بعد التغيير. ولقد شهدت الفترة بعد الإحتلال الأمريكي، تفاقم المآزق السياسي، ليصبح مأزق دولة بجميع مكوناتها، من نظام سياسي ومجتمع وهوية وطنية، فضلاً عن مأزق البنية السياسية العراقية التي فشلت في إنتاج سلطة بديلة للدكتاتورية الأستبدادية بعد التغيير[24].

فالتنافس (الشيعي – السني) شكل أهم محاور الصراع في الدولة منذ سقوط النظام السابق، وهو ما أدى إلى إعاقة عمليات إعادة بناء الدولة، وتعميق حالة عدم الإستقرار في البلاد، وتأريخياً كانت الخلافات حول القضايا السياسية واللاهوتية والعقائدية هي السبب في الإنقسام بين (السنة والشيعة)، غير إن التنافس على السلطة والموارد والمكانة هو الدوافع وراء مظاهرها وتجلياتها الحديثة اليوم، وهو ما جعل من فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بديلاً عملياً لفكرة تمثيل المواطنين؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم الإنقسامات القائمة بدل التخفيف من حدتها[25]. وبالنسبة للعرب الشيعة عُد النظام السياسي بعد عام (2003) وكأنه الخلاص للمجتمع الشيعي، ونهاية الدكتاتورية القاسية، وعده بعضهم أيضاً نهاية قرون من القمع والتهميش للشيعة؛ لكن في المقابل وصف أغلبية العرب السنة، شكل العراق الجديد نهاية لحكم السنة والمجد العربي، فضلاً عن بداية لحكم الميليشيات والخلاف الطائفي والنفوذ الصفوي (الإيراني)[26]. أما بالنسبة للكورد الذين عانوا من الصراعات السياسية والعسكرية مع الحكومات المتعاقبة قبل العام (2003) من أجل حقوقهم، فقد شكل الصراع الإثني جوهره؛ اذ عد إسقاط النظام السابق عملية تحرير وبداية لتحقيق حقوقهم ومكتسباتهم التي كافحوا من أجلها.

ويبدو إن هذه الصراعات أنعكست على بناء الدولة الجديدة ونشأة مؤسساتها، وأهمها صياغة الدستور بوصفه السلطة العليا لإدارة الدولة ونظامها. وعد مأزق كتابة الدستور مصدراً أساسياً للمأزق الدستوري لحل الأزمات الحالية؛ بسبب الخلافات الأثنو الطائفية حول بعض البنود الأسياسية، وعدم وجود الرؤيا الوطنية الجامعة على صياغة الدستور؛ إذ تمكن الكورد من إدخال كل مايضمن لهم الإحتفاظ بوضعهم المستقل الذي أكتسبوه تحت الحماية الدولية بعد (1991)، أما الشيعة الذين وجدوا أنفسهم للمرة الأولى في تأريخ هذا البلد يحتلون مكانهم في السلطة، وكان همهم الحفاظ على مكسبهم الجديد دون إمتلاك رؤيا واضحة لكيفية تحقيق هذا الهدف؛ لذا نجد إن الإنقسام كان سيد الموقف بينهم، في المقابل نجد حالة الإرباك التي أصابت السنة؛ بسبب رغبتهم في عودة السلطة لهم، وسعيهم لبناء دولة تضمن لهم العلوية في مؤسسات الحكم وليس دوراً هامشياً[27].

---

21 أ.د. ياسين سعد محمد البكري، م.م. ميثم عنيدي علي حسين، الأزمات السياسية في العراق بعد عام (2003)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد: 53، 2018، ص32.
22 مظهر عزيز الأحمدي، المرجع سبق ذكره، ص130.
23 أ.د. ياسين سعد محمد البكري، م.م. ميثم عنيدي علي حسين، المرجع سبق ذكره، ص33.
24 مظهر عزيز الأحمدي، المرجع سبق ذكره، ص130.
25 زروقة إسماعيل، تحديات بناء نموذج الدولة الحديثة في العراق بعد (2011) عبر ثلاثية: الريع، الهوية، والمساواة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد: 6، العدد: 2، العراق، 2021، ص224.
26 رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، دراسة التحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة، قطر، 2018، ص5.
27 كاظم مهدي كاظم، بلقيس محمد جواد، أثر الممارسات السياسية للأحزاب العراقية في مسار العملية السياسية بعد عام (2003)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد: 44، العراق، ص ص112-113.

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:199-218
المجلد (8) – العدد(2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

وقد تفاقمت الأزمة الطائفية بين (السنة والشيعة) في العراق بعد تفجير ضريح الأمامين العسكريين، وهو ضريح شيعي مقدس في فبراير 2006؛ مما أدى الى إندلاع حرب أهلية طائفية، اذ شنت ميليشيات شيعة هجمات إنتقامية على المجتمع العربي السني والمجموعات المتمردة السنية المسلحة[28]. فضلاً عن عدم إلتزام الحكومة المركزية بتطبيق بعض البنود الدستورية المتعلقة بحقوق الكورد مثل مادة (140)، وظهور الخلافات الدستورية حول انتاج وتصدير النفط بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة المركزية ومشكلة حصة الإقليم من الميزانية الإتحادية، كل ذلك أدى إلى تفاقم المآزق السياسي والأمني والإجتماعي في العراق.

المطلب الثالث: مظاهر وأسباب مأزق الأمن المجتمعي في العراق

إن المأزق الأمني المجتمعي في العراق ؛ له مظاهره وأسبابه، ولايمكن تطبيق أطروحات مدرسة كوبنهاغن عليه، دون معرفة هذه المظاهر والأسباب، وهو ما سيتم دراسته من خلال الفرعين الأتيين:

الفرع الأول: مظاهر المأزق الأمن المجتمعي في العراق

إن مظاهر المأزق الأمني المجتمعي في العراق كثيرة؛ ولايمكن دراسة كل هذه المظاهر؛ ولكن يمكن التعريج على اكثرها تاثيراً على المأزق الأمني وكما يأتي:

أولاً: المأزق السياسي والأمني للمكون السني

إن مأزق رفض السنة لإحتلال العراق في العام (2003)، وأعتراضهم على العملية السياسية ونشوء المقاومة المسلحة لرد الإحتلال، وبعدها الدخول في النزاع الطائفي مع المكون الشيعي، شكل جوهر المآزق الأمني الحقيقي في العراق. فثمة رفض سني لمجمل العملية التي أدت الى إسقاط النظام السابق على يد قوات الإحتلال وإنشاء نظام سياسي جديد؛ وكان سبب هذا الرفض يعود إلى عاملين أساسيين وهما[29]:

الأول: يرى المكون السني إن منبع تكوين النظام الجديد ونشأته جاء على اثر إحتلال أجنبي غير شرعي، ومن ثم فهو باطل وغير شرعي؛ لأنه تتأسس على باطل.

الثاني: تعريف المكون السني بوصفه أقلية بإزاء الأغلبية الشيعية؛ بل وتحميل السنة مسؤولية إنتاج الإستبداد، والنظام المركزي الشديد، وإضعاف الهوية العراقية لصالح الهوية العربية.

في ظل هذه الحقائق، كان الكورد والشيعة فعالين في تعبئة أنفسهم سياسياً، فالأكراد يملكون قومية إثنية، كما يملك الشيعة مؤسسة دينية مركزية. غير إن الأقلية العربية السنية في العراق، والتي تشكل نحو (20%) من السكان، تحولت بين عشية ضحاها من كونها حاكمة إلى كونها محكومة. وعلى عكس منافسيهم الشيعة أو الكورد، لم يكن السنة مستعدين، ولا راغبين في ممارسة العملية السياسية الطائفية[30]. ولذلك وجدوا أنفسهم ضعيفي التجهيز للتنافس في العراق الجديد، وكانت لغة التظلم الإثني والطائفي والنسب المئوية السكانية الإثنية الطائفية غريبة لمعظم العراقين السنة؛ بل تأريخياً لم يلتزم العرب السنة بهوية طائفية صريحة، بدلاً من ذلك، كانت القومية العربية هي الهوية المفضلة لهم. وعرف (السنة) منذ عام (2003) ثقافة الهوية الطائفية والتظلم الطائفي، وغذت الأهمية السياسية للهوية الطائفية؛ مما أدى إلى إنعدام الإستقرار، كاد أن يصل إلى الحرب الأهلية خلال عامي(2006-2008)[31].

يبدو إن الوجه الرئيس للمأزق السني هو الإندماج وكيفية المشاركة في العملية السياسية؛ إذ مرت عملية مشاركتهم منذ بداية التغيير بمراحل صعبة؛ قادت إلى المأزق المجتمعي من النواحي السياسية والأمنية والإجتماعية، ولعل أبرزها:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الرفض للعملية منذ إسقاط النظام السابق حتى العملية الإنتخابية الثانية في عام (2005)، إذ رفض المكون السني مجمل عملية الإحتلال الامريكي للعراق، وتشكيل مجلس الحكم في (2003/7/13)؛ على الرغم من ذلك شارك الحزب الإسلامي العراقي فيه، كما رفض المكون السني الإشتراك في تشكيل الحكومة الإنتقالية المؤقتة في (2004/6/30)؛ ومثلهم (غازي الياور) رئيساً للجمهورية. ومن ثم رفض القوى السياسية من ضمنها (الحزب الإسلامي العراقي) للمشاركة في إنتخابات الجمعية

[28] رانج علاء الدين، المرجع سبق ذكره، ص6.
[29] حيدر سعيد، تكوين النخب السياسية السنية في العراق مابعد (2003)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القطر، 2015، ص12.
[30] ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، لبنان، اذار 2016، ص10.
[31] فنار حداد، العلاقات الطائفية والهوية السنية في العراق بعد الحرب الأهلية، من كتاب السياسة الطائفية في منطقة الخليج، مجموعة المؤلفين، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاو، قطر، 2015، ص7.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الوطنية (2005/1/30) على اثر تعرض مدنهم؛ ولاسيما مدينة الفلوجة لحملات إبادة من قبل القوات الامريكية والعراقية، فعلاً استجابت جماهير العرب السنة لهذا القرار؛ إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة (10%) في المحافظات السنية[32]. وبعد مخاض عسير لمشاركة (السنة) في كتابة الدستور، شارك ممثلين هامشيين وبصورة متأخرة لم يكن لهم أي فاعلية، فقررت جماهير (السنة) رفض الدستور في عملية الإستفتاء (2005/10/15)، وبالنتيجة محافظة صلاح الدين صوتت بأغلبية (81%) بـ(لا) و محافظة الأنبار صوتت بأغلبية (96%) بـ(لا)، ومحافظة (نينوى) صوتت بنسبة (55%) لرفض الدستور[33].

المرحلة الثانية، تبدأ بمشاركة القوى السياسية السنية في إنتخابات (2005/12/15) إلى سيطرة تنظيم (داعش) على المدن السنية عام (2014).

بعد العام 2005 ظهرت أصوات في الأوساط السياسية السنية تدعوا الى المشاركة في العملية السياسية، وتوحيد صفوف القوى السنية من أجل إتخاذ موقف موحد وتكوين مرجعية سنية تأخذ على عاتقها مسؤولية تمثيل السنة في العملية السياسية للمرحلة المقبلة، بعد مقاطعتهم في المدة الماضية، ما أدى الى تهميش دورهم وحضورهم السياسي، ويؤكد هذه الرؤية رئيس ديوان الوقف السني أنذاك (عدنان الدليمي) بقوله:" إن نتائج الإنتخابات الماضية أحدثت انقلاباً كبيراً في التفكير السياسي عند جماهير أهل السنة. ونرى إن الواجب يدعونا إلى المشاركة في العملية السياسية حفاظاً على هوية العراق ووحدته وسيادته وإستقلاله"[34]. وتزامنت هذه المشاركة مع تصعيد العمليات العسكرية ضد الإحتلال، وإزدياد الصراعات الطائفية بين (السنة والشيعة)؛ التي راح ضحيتها الآف المواطنين الأبرياء، وتدمير عشرات المساجد والأماكن السكنية. ولم تتمكن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة (نوري المالكي) من تحقيق الأمن. الأمر الذي دفع الأمريكان تشكيل قوات الصحوة من الجماعات العشائرية السنية للحفاظ على أمن مناطقهم.

ومنذ إنتخابات عام (2010) تعمق المأزق السني، بسبب تفعيل قانون "هيئة المسائلة والعدالة" الذي صدر للمرة الأولى في زمن (بول بريمر) بأسم قانون "إجتثاث البعث"، ويرى (السنة) في القانون (قانون إجتثاث السنه)؛ فأغلب المشمولين فيه من السنة؛ لاسيما بعد الإعفاءات التي شهدها المكونين الأخرين من قضية الإجتثاث؛ مما أدى إلى شعورهم بالتهميش والحرمان؛ وإزداد الأمر تعقيداً بعد إتفاقية تشكيل الحكومة و ترأس (نوري المالكي) للولاية الثانية، ووعد المالكي عدد من الوعود للمكون السني وإئتلافه (العراقية) مثل: إعطاء المناصب الوزارية، وإدماج أعضاء مجالس الصحوة، لكن لم يف بهذه الوعود وبدلاً من ذلك تغيرت حكومته نحو التسلطية السياسية، ولم تستجيب لمطالب السنة وإتهم كبار قادة السنة بمساعدة الإرهاب مثل:(طارق الهاشمي، ورافع العيساوي، وغيرهم). في اعقاب ذلك بدأ المكون السني يشهد عملية (تطييف) متزايدة، وكانت الإنتفاضة في السوريا عام (2011)، مصدر إلهام للعرب السنة في العراق للبدأ بإحتجاجات والإعتصامات ضد الحكومة العراقية[35]. أنطلقت في أواخر شهر كانون الأول من العام (2012) في مدينة الأنبار، في إعقاب قيام قوة أمنية بمحاصرة منزل وزير المالية السابق (رافع العيساوي) وإعتقال أفراد حمايته، لذلك خرج عشرات الآف من المتظاهرين ويهتفون بإسقاط النظام ويرفعون علم العراق السابق وسميت (بأزمة الأنبار). وتعمق هذا المأزق بعد قيام مسلحين مجهولين بإطلاق النار على دورية الجيش العراقي بالقرب من ساحة الإعتصام في مدينة الحويجة، ورد الجيش بمهاجمة ساحات الإعتصامات؛ مما أدى إلى مقتل خمسين معتصما. وعلى خلفية هذه الأحداث تم تشكيل مايسمى ب(جيش العشائر) في عام (2013) لقيام بعمليات مسلحة ضد الجيش. وإعطى كل ذلك فرصة لتنظيم (داعش) للسيطرة على المحافظات السنية[36].

المرحلة الثالثة، هي مرحلة هجوم عناصر الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) على المدن السنية؛ ولاسيما محافظات (الموصل، والأنبار، وصلاح الدين، وجزء من ديالى) في عام (2014)، إذ سيطر التنظيم على أغلب المناطق السنية؛ الأمر الذي دفع التحالف الدولي والحكومة العراقية لشن حرب في هذه المناطق على التنظيم، أدت الى تخريب وتدمير هذه المناطق، وتعرض أهلها إلى القتل والخطف والتهجير القسري. فضلاً عن ذلك فقد شكل نشوء قوات الحشد الشعبي من الطائفة الشيعية ومشاركتها في عملية تحرير المناطق وأستحواذها وسيطرتها على مراكز المدن السنية، وإتهامها بعمليات قتل ضد أفراد السنة في هذه المناطق

[32] للمزيد ينظر: د. عبدالرحمن الروشدي، أنس المندلاوي، نعمان الجبوري، العرب السنة في العراق (تأريخهم-واقعهم-مستقبلهم)، مركز البحوث والدراسات، 2012، ص ص103-114.
[33] مريوان حمة درويش صالح، إشكالية بناء المؤسسات السياسية الدستورية في العراق بعد (9/نيسان/2003)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السليمانية، كوردستان العراق، 2013، ص158.
[34] ستار جبار علاوى، الأنتخابات العراقيه وتأثيرها فى الأستقرار والتنميه، مجله الدراسات الدوليه، العدد: 54، جامعه بغداد، العراق، 2012، ص109.
[35] حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان، 2014، ص16-17.
[36] د.جواد كاظم البكري، أزمة الأنبار... من القاعدة إلى داعش، مجلة حمورابي، العدد: 9، العراق، اذار 2014، ص60-62.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الوجه الثاني للمأزق السني في هذه المرحلة. أما الشكل الأخير للمأزق السني فيتمثل في موضوعة إعادة النازحين إلى مناطقهم و أعمار المناطق المتضررة من حرب التحرير.

ثانياً: مأزق العلاقة بين حكومتي إقليم كوردستان و الحكومة الإتحادية

إقليم كوردستان العراق هو المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها الشعب الكوردي، والموجودة ضمن نطاق دولة العراق. تأريخياً بعد إنتفاظة الأكراد في (1991/3/6) ضد النظام السابق، تمكن الكورد من السيطرة على محافظات (السليمانية، وأربيل، ودهوك، وكركوك)؛ لكن تمت استعادة كركوك لاحقاً لصالح الحكومة المركزية)، ورافق ذلك إنسحاب القوات العراقية من المحافظات الثلاث؛ مما أدى الفراغ سياسي وأمني ملئته الأحزاب الكوردية. منذ ذلك الحين ظهر إقليم يسيطر عليه الكورد أنفسهم؛ ولاسيما بعد إعلان إقامة منطقة (الملاذ الآمن) لإقليم كردستان العراق، والتي فرض فيها، حظر على الطيران العراقي شمال خط العرض (36) من التحالف الدولي في (1991/4/16)، وتشكيل قوة رد سريعة بقيادة الولايات المتحدة في قاعدة انجرليك الجوية في تركيا[37]. وشكلت أول حكومة كوردية، لتصبح فيدرالية الإقليم بعد ذلك أمراً واقعياً؛ لذلك أصدر المجلس الوطني الكردستاني في العام (1992) قرار بتبني النظام الفيدرالي من جانب واحد، والذي حدد بموجبه علاقة الإقيم بالمركز، وإعترف قوى وأحزاب المعارضة العراقية في حينها بهذه الفيدرالية[38]. كل ذلك أعطى صلاحيات لم يستطيع أن يحصل عليها الكورد منذ تأسيس الدولة العراقية.

وبعد إسقاط النظام السابق، حاول الكورد الحفاظ على مكتسباتهم وتثبيتها في الدستور العراقي الإتحادي لعام 2005. ولعل من أهمها شكل النظام الفيدرالي بالصلاحيات الواسعة للأقاليم، التي عارضها العرب السنة، وقبلها العرب الشيعة بشرط صلاحيات واسعة للحكومة الاتحادية، وفي النهاية نجح الكورد من تثبيت مواضيع كثيرة حول صلاحيات واسعة للأقاليم[39]. على رأسها بالنسبة إليهم تثبيت المادة (113) بإقرار نفاذ إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليماً إتحادياً، والمادة (140) حول المناطق المتنازع عليها، والمواد الأخرى حول الصلاحيات المالية والخارجية وانتاج النفط[40].

على الرغم من صدور الدستور بإجماع الشيعة والكورد وتم الإستفتاء عليه من قبل الشعب أنذاك، وتحديد السلطات الحصرية للحكومة الإتحادية في المادة (110)[41] والسلطات المتبقية أما تناط لحكومات الأقاليم أو مشتركة بينهما وبين الحكومة الاتحادية؛ الا ان التناقضات الدستورية أدت بدورها الى تناقضات سياسية بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية، فمنذ بداية إقرار الدستور (2005)، ظهرت إشكاليات في تفسير وتطبيق بنود هذا الدستور وتحولت فيما بعد إلى مأزق بين حكومتي إقليم كوردستان والمركز، ومن أهم قضايا المآزق: مأزق قضية المناطق المتنازع عليها، ومأزق حصة الإقليم في الميزانية الإتحادية، ومأزق قضية إنتاج وتصدير النفط. كل هذه المآزق العالقة، التي ينظر اليها الكورد من زاوية مستحقات الهوية الكوردية؛ ينظر إليها الطرف الآخر تجاوز لصلاحية الكورد، وبسببها لجأ الكورد إلى إستفتاء الإستقلال عن العراق في (2017/9/25)؛ الأمر الذي أدى الى خلق المأزق السياسي والإقتصادي وبعدها الأمني والإجتماعي، وأنعدام الثقة بين الطرفين. هنا تقتضي الضرورة التعريف على هذه المآزق :

1- مأزق المناطق المتنازع عليها

تشكل المادة (140) من الدستور المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها قوس المأزق، وكثيراً ما تهدد إستقرار العلاقة بين الحكومة الإتحادية والإقليم، من خلال إنعكاس هذه القضية على علاقة الكورد بكل من التركمان والعرب في محافظات كركوك وديالى، أو مع العرب في محافظة الموصل.

دستورياً تطبيق المادة (140) يتضمن ثلاث خطوات وهي: التطبيع، فالإحصاء، ومن ثم إجراء الإستفتاء. لكنها لم تدخل حيز التنفيذ على صعيد الواقع العملي، ولم تلتزم الحكومة العراقية بتنفيذها على الرغم من تضمن ذلك بكل الإتفاقات وبرامج تشكيل

[37] م.د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، إستراتيجية التعامل الأمريكي مع إقليم كوردستان منذ العام 2014، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد: 10، العدد: 1، العراق، 2020، ص593.
[38] م.د.أحمد عبدالكريم عبدالوهاب، إشكالية العلاقة بين الحكومة الإتحادية وإقليم كوردستان وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد: 79، العراق، ص263.
[39] د.ايمن احمد محمد، إدارة التنوع في الدولة الإتحادية بعد التحول السياسي (العراق إنموذجاً)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العراق، ص16.
[40] ينظر المادة (113) والمادة (140) من الدستور العراقي الدائم لعام (2005).
[41] ينظر المادة (110) حول الصلاحيات الحصرية للحكومة الأتحادية.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

الحكومات المتعاقبة منذ (2005)[42]. ومازال يصر الجانب الكوردي بأن هذه المادة الدستورية لم تنته مدياتها المقررة على الرغم من التأخير في الجداول الزمنية الموجودة في الدستور وينظرون الى هذه المناطق جزء لايتجزء من الإقليم (وقد أيد قرار المحكمة الاتحادية العليا ذلك بأن المادة لم تنته نفاذها بعد)، مع ذلك شكلت هذه النقطة جزء من المأزق الأمني المجتمعي بين الإقليم والحكومة الإتحادية.

2- مأزق النفط والغاز

هذا المأزق يتعلق بالخلافات حول إدارة الحقول النفطية في الإقليم، وإبرام عقود إنتاجها وتصديرها من قبل حكومة إقليم كوردستان، لإختلاف لكلا الجانبين في تفسير المادة (112)[43] من الدستور حول كيفية إدارة النفط والغاز والتي تدخل كلا الطرفين في أزمة يتم حلها بحلول وقتية تقوم على توافقات سياسية سرعان ما تنتهي مع أية خلاف بين القوى السياسية[44]. فقد نصت المادة (112) الفقرة (1):" تقوم الحكومة الإتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم..."، يتأول الإقليم المادة بأنها لاتشمل الحقول الحالية؛ لأنه المادة متعلقة بالحقول قبل نفاذ الدستور (أي قبل 2005)، في المقابل يرى الحكومة الإتحادية بأن إستخراج وتصدير النفط بدون موافقتها غير دستورية، وإعتمادها مع المادة (112) بالمادة (111) التي نصت:" النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات". وأيضاً من هذا الجانب قررت المحكمة الإتحادية في جلسة اليوم (2022/2/15) بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كوردستان رقم(22) لسنة (2007) وإلغائه، كما إلزم حكومة الإقليم بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في الإقليم أو المناطق الأخرى التي يسيطر عليها الإقليم[45].

3- مأزق ميزانية الإقليم

تتعلق بالنقطة السابق أي ادارة النفط وإدارة المنافذ الحدودية، وتكرر هذا المأزق كل السنة منذ (2005)، فقبل عام (2014) خصص من الميزانية للإقليم بالنسبة(17%) مع وجود الإشكالية عليها كل سنة في البرلمان. لكن بعد (2014) قطعت الحكومة الإتحادية ميزانية الإقليم، ثم في عام (2018) تقلصت إلى (12.8%). وفي المحصلة هذه المشكلة كان المواطنين في الإقليم ضحية، إذ قطعت رواتبهم، وتراجعت قدراتهم الإقتصادية.

4-مأزق إستفتاء إقليم كوردستان

بناءاً على الأزمات المتراكمة بين إقليم والحكومة الإتحادية، وحلم الكورد للإستقلال، فضلاً عن سيطرة تنظيم (داعش) على أغلبية المحافظات السنية وسيطرة القوات البيشمركة على المناطق المتنازع عليها، قرر رئيس إقليم كوردستان أنذاك (مسعود بارزاني) أمر رقم (106) الصادر في (2017/6/8) بإجراء الإستفتاء في إقليم كوردستان والمناطق المتنازع عليها في يوم (2017/9/25). وعلى الرغم من الضغوطات المحلية والإقليمية والدولية، أجرى الإقليم إستفتاء الإستقلال في موعده المقرر. وتسبب ذلك في الأزمة الخانقة بين إقليم والمركز من الناحية السياسية والأمنية، رفضت الحكومة الإتحادية الإستفتاء وقامت بعدة عقوبات تشريعية والتنفيذية إزاء الإقليم. بما فيها قرار المحكمة الإتحادية العليا بعدم دستورية الإستفتاء الإقليم، وصوت مجلس النواب في جلسته في (2017/9/27) بحضور (184) نائب على (12) بند (قرار)، ومن أهم القرارات التي وردة فيها إلزام القائد العام للقوات المسلحة بإنتشار القوات الإتحادية في جميع المناطق المتنازع عليها[46]، وعملياً شهدت هجوم القوات على هذه المناطق في (16/ اكتوبر/2017) وإنسحاب قوات البيشمركة منها، وحظر الطيران الدولي في كل من مطاري أربيل والسليمانية.

---

[42] أ.م.د. شيماء معروف فرحان، إشكالية العلاقة بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد: 15 العدد: 62، العراق، 2018، ص43.

[43] للمعلومات المزيد ينظر المادة (112) من الدستور الدائم.

[44] للمزيد ينظر: أحمد محمد علي جابر العوادي، تحديات بناء الدولة في العراق (العلاقة بين المركز والإقليم أنموذجاً)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد: 17، العدد: 69، العراق، 2020، ص213.

[45] ينظر قرار المحكمة الإتحادية حول عدم دستورية قانون النفط والغاز في الإقليم والزام تسليم إنتاج النفط، متاح على الرابط الألكتروني: 150220226https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/

[46] البرلمان العراقي يصدر (12) قراراً بخصوص استفتاء استقلال كوردستان، متاح على الرابط الأليكتروني: 270920175https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

ثالثاً: مأزق الأقليات

يعد العراق واحداً من البلدان التي تحتضن الكثير من الأقليات الدينية والاثنية والقومية منذ الآف السنين؛ وهم يعدون من أبناء السكان الأصلين مثل: المسيحيين، والكلدان، والأشوريين، ولأرمن والسريان، الايزيدية، الكاكائية، والصابئة المندائية، والشبك والتركمان، وبقايا قليلة من الزرداشتية واليهودية؛ وهم منتشرون في شمال و وسط وجنوب العراق، وقد تعرضوا الى موجات كبيرة من الهجمات ضدهم بالدرجة الأساس فيما يتعلق بمحاولات لطمس هويتهم [47].

على الرغم من إن الدستور العراقي الدائم لعام (2005) عرف العراق بلد متعدد المكونات، وإعترف بالحقوق والحريات السياسية والدينية والثقافية لجميع مكونات العراق، بما فيها حقوق وحريات الأقليات، وتم اعطاءهم كوتا للتمثيل في البرلمان الإتحادي وكذلك كوتا في برلمان اقليم كوردستان؛ إلا أن من الناحية الأمنية لم تتجه الأوضاع نحو الأحسن بالنسبة لهم؛ وتعرضوا إلى النزوح أو الهجرة خارج البلد بسبب الأعمال الإرهابية ضدهم.

وبعد عام 2003، بدأ التركمان فعلاً بالشكوى من عمليات الإقصاء والتهميش، وإضعاف دورهم في العملية السياسية. كما عانى التركمان العراقيون من تدهور الأحوال السياسية والأمنية والعسكرية في مناطقهم. فقد شهدت المناطق الممتدة من مدينة تلعفر في أقصى الشمال الغربي إلى المنطقة الجنوبية الشرقية في بلدتي: مندلي وبدرة، أقسى الإختراقات الأمنية والمواجهات المسلحة، دفعت نسبة كبيرة من التركمان إلى مغادرة تلك المناطق نحو تركيا وإقليم كوردستان العراق، وزادت طبيعة الإنقسام الطائفي داخل الجماعة التركمانية العراقية من تعقيد الوضع؛ فالتركمان العراقيون إنقسموا بين القوى الراديكالية المتصارعة في العراق. فالفصائل التركمانية التي تحالفت مع القوى الإسلامية الراديكالية، من تنظيمات الزرقاوي وحتى تنظيم الدولة، تمكنت من تهجير كامل التركمان الشيعة من مناطقهم؛ لاسيما في بلدة تلعفر، إلا أن هؤلاء انتظموا في فصائل (الحشد الشعبي) وعادوا لتهجير التركمان السنة منها[48]. فما زالت النساء المختطفات من الشيعة التركمان مجهولات المصير، إذ لم يحظين بالإهتمام المحلي والدولي كما في حالة النساء المختطفات من الايزيديات. أضف إلى ذلك إن أهالي (39) قرية من أطراف طوز و (150) الف عائلة من تلعفر لم يعودوا إلى مساكنهم حتى الأن[49].

وبالنسبة إلى المسيحيين، فقد تسارعت وتيرة هجرتهم من العراق بعد عام (2003) نتيجة أعمال العنف الطائفي في بغداد والمحافظات الأخرى، وأختار المسيحيون الهجرة، إما إلى خارج العراق أو إلى إقليم كوردستان العراق. تاريخياً، لم يتعرض المسيحيون العراقيون إلى أعمال عدوانية خلال فترة تأسيس الدولة العراقية الحديثة باستثناء (مذبحة سميل) [50]. لكن بعد (2003) قد دفعت أعمال العنف الواسعة النطاق ضد المسيحين من أعمال قتل وإختطاف وتفجير كنائس وقتل رجال دين إلى زيادة معدل الهجرة في صفوفها إلى درجة بات يهدد مصيرها ووجودها؛ إذ تشير الإحصائيات الدولية بأن نسبة أفراد تلك الأقلية من المهجرين قسراً (داخلياً وخارجياً) تزيد على نسبة (40%) من مجموعهم الكلي في العراق بين عامي (2003-2011)، وازدادت هذه النسبة بعد سيطرة (داعش) على محافظة (الموصل) عام (2014)، ونتيجة لتلك الظروف قد تقلصت اعداد المسيحين من (1,400,000) فرد قبل عام (2003) إلى أقل من (300,000) في عام (2019) [51].

الشيء نفسه بالنسبة إلى الأقلية الأيزيدية، إذ تعرضوا إلى إنتهاكات عديدة من قبل التنظيمات الإرهابية بسبب إنتمائهم الديني، التي راح ضحيتها المئات، ومئات أخرى تعرضوا إلى النزوح أو التهجير القسري، وتم ترحيلهم من قراهم إلى قرب الحدود السورية ومصادرة أراضيهم، كما لم تسلم دور العبادة الخاصة بهم من الإنتهاكات، وتلك العوامل جعلت أعداد المهاجرين قسرياً في تزايد خاصة بعد اشتداد الهجمات الإرهابية بين عامي (2005-2007)، وكانت مناطق سكناهم سبباً في معاناتهم إذ إن (90%) من مناطقهم أصبحت ضمن مايسمى ب(المناطق المتنازع عليها)؛ ولاسيما أقضية سنجار وشيخان وتلكيف وناحية بعشيقة في نينوى وبسبب

---

47 أسماء خالد جرجيس، واقع الارهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة (داعش) بمنظور جغرافي، مجلة قضايا سياسية، العدد: 57، بغداد، 2019، ص189.

48 فارس حسن المهداوي، مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها، مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، العدد: 10، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ايار 2021، ص101.

49 د. علي طاهر الحمود، تركمان العراق: قلق الهوية والإندماج، دراسة تحليلية، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2021، ص21.

50 وهي عمليات عسكرية قامت بها الحكومة العراقية بحق المتمردين من أبناء الأقلية الآشورية في شمال العراق في عهد (حكومة رشيد عالي الكيلاني) عام (1932-1933)، بسبب إتهامهم بالتعاون مع الإنجليز ومطالبتهم بتأسيس كيان سياسي إنفصالي للآشوريين. المرجع: فارس حسن المهداوي، المرجع سبق ذكره، ص102.

51 م.م.محمد محي محمد، م.م. زيدون سلمان محمد، سبل النهوض بواقع الأقليات وحمايتها في العراق لمرحلة مابعد داعش، مجلة قضايا سياسية، العدد:65، العراق، 2021، ص ص326-328.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

غموض مستقبل هذه المناطق والصراع بشأنها هاجر الألاف من الايزيدية إلى أوروبا وبعض الدول المجاورة[52]، وأكبر حملة إبادة جماعية بحقهم أرتكبها تنظيم (داعش) في عام (2014)، وأسفر عن خسائر جسيمة في الأوراح والممتلكات، فقد تم سبي وخطف أكثر من (3000) من النساء، وقتل أكثر من (4000) مابين رجل وطفل، وتهجير مايقارب (400,000) من أفرادها. وفيما يتعلق بالصابئة المندائين، أيضاً تعرضوا إلى هجمات عدة في مناطق سكناهم بسبب تدهور للأوضاع الأمنية بعد (2003)، إذ احصت (مجموعة حقوق الانسان المندائية) بين عامي (2008-2009) برصد (22) حالة اغتيال و (13) حالة اختطاف و (29) هجوم يتراوح من هجمات مسلحة إلى الأطراف المتعمدة للممتلكات، أما بين عامي (2009-2011) كان هناك (31) حادثة قتل و (14) عملية خطف و (33) عملية تهديد، التي ترافقت تلك الانتهاكات تهديدات لإعتناق الإسلام قسراً ودفع الجزية. وأشارت (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) إن مرتكبي الجرائم يختارون عمداً أفراد الصابئة لأنهم أقلية دينية ضعيفة في ظل وجود بعض الفتاوي الضالة من بعض رجال الدين المتشددين التي عدتهم (كافرين) وغيرها من التهم[53]. أما البهائيون، يعاني من عدم الإعتراف الرسمي بهم كإحدى الأقليات الدينية في العراق، ولاتوجد إحصائيات رسمية عن أعدادهم؛ بسبب التشتت الذي يعيشونه جراء الخوف الشديد من البطش بهم من قبل مجهولين إلا ان نسبة التقديرية لهم هي بحدود (10,000 بهائي) يتوزعون على مختلف المحافظات لاسيما في بغداد والبصرة والسليمانية[54].

وكذلك أقلية الشبك، بسبب عمليات الارهاب وعمليات الانتقام ضدهم خاصة في مدينة الموصل؛ مرحلة مابعد (2003) حاملة معها تحديات لتلك الأقلية، إذ تشير بعض الاحصائيات بأن أكثر (1352) من أفراد تلك الأقلية راح ضحيته بين عامي (2003-2013) وأكثرهم من الشباب، في حين سجلت الإحصائيات تهجير أكثر من (3500) عائلة، ثم تسببت التنظيمات الإرهابية (داعش) بعد عام (2014) بإنتهاكات جسيمة وعمليات تصفية جسدية وتهجير قسري لتغدو مناطق سهل نينوى فارغة من أغلب الشبك الذين يسكنوها[55].

فضلاً عما سبق، فان بعض الأقليات مثل (الكورد الفيلية، الشركس، اليهود) قد تعرضوا إلى الإنتهاكات والتمييز بسبب تداخل الإنتماء القومي والديني.

رابعاً: مأزق العنف على الهوية

يعد العنف على أساس الهوية من أبرز مظاهر المأزق الأمني في العراق بعد العام 2003. وهو العنف الذي تمارسه جماعة أو طائفة أو مذهب بقصد الاقصاء والتهميش وقمع للآخر؛ وذلك بسبب الشعور بالغبن والمظلومية أو الشعور بالأفضلية والأولوية في الأمور والإمتيازات، ويجري التعبير عنها مادياً أو معنوياً. وشهد في السنوات الماضية شتى أنواع العنف على أساس الهوية مثل القتل والتنكيل والتعذيب وتهديد للشخصيات الدينية والاجتماعية والسياسية وأساتذة الجامعة فضلاً عن تفجير وحرق المساجد و الحسينيات والكنائس وكذلك التهجير القسري الداخلي والخارجي[56].

الفرع الثاني: أسباب مأزق الأمن المجتمعي في العراق

عانى المجتمع العراقي وما يزال من قضية مأزق الأمن المجتمعي، ووقف وراء ذلك جملة من الأسباب والمعطيات، التي لايمكن حصرها جميعا، ولكن يمكن دراسة أبرزها بما يأتي:

أولاً: غياب الفلسفة السياسية للنظام السياسي العراقي

يعد غياب الفلسفة السياسية من أهم العناصر الغائبة في مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام (2003)؛ لأن الأحزاب، والتيارات السياسية ليس لديها أيديولوجية واضحة المعالم لشكل الدولة التي يراد بناؤها، كما عدم وجود إجماع وطني حول المصالح العليا للدولة. ويعود السبب في ذلك إلى تفكك الهويات الحديثة القائمة على المصالح السياسية والإقتصادية التي يتم التعبير عنها

[52] م. لمى مطير حسن، العراق وتحدي تعريف الهوية في ظل الإتجاه العالمي لدعم الأقليات الغير مسلمة (المسيحية والايزيدية إنموذجاً)، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد: 39، العراق، أيار 2020، ص ص393-394.
[53] م.م.محمد محي محمد، م.م. زيدون سلمان محمد، المرجع سبق ذكره، ص ص326-328.
[54] م.د. حسين قاسم محمد الياسري، الأقليات الدينية وتأثيرها على السلم الإجتماعي العراقي، جلسة العلمية الرابعة (العلوم الانسانية والمسألة الدينية)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، ص413.
[55] م.م.محمد محي محمد، م.م. زيدون سلمان محمد، المرجع سبق ذكره، ص329.
[56] أراس قادر محي الدين، العنف السياسي في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، 2011، ص73.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

بالأيديولوجيات السياسية، ومن ثم أخذت الجماعات تتوسل بلغة الدين، والطائفة، والمذهب، كأداة توحيد للجماعة، ومهمتها تعبئة سياسية وإنتخابية[57].

ثانياً: الأثنو الطائفية السياسية

إن الطائفية السياسية في العراق وماتولده من عنف وعنف مضاد بين الطوائف الدينية والمذهبية والقومية كان هنالك دوراً أساسياً في عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي، ومن ثم اثارة الصراع الطائفي وغياب المواطنة والإنتماء المجتمعي وفشل سياسة التعايش السلمي بين المواطنين، وبالنتيجة فإن الطائفية السياسية تشكل عائقاً بارزاً أمام تحقيق الأمن المجتمعي في العراق؛ لأن التوظيف السياسي للطائفية ضمن المصالح الضيقة وتغيب فكرة المواطنة، يؤثر سلباً في زعزعة الأمن والتعايش بين مكونات المجتمع العراقي[58]. وتكمن أسباب التوترات الطائفية في العراق بالإرتباط المجتمع سلباً بالموروثات التأريخية، ضعف ثقافة التعددية والتنوع، غلبة المصالح الضيقة والولاءات الفرعية على المصلحة العامة، غياب العدالة في توزيع موارد الدولة، الشحن العاطفي واذكاء التوتر اعلامياً، التفسير الخاطيء للدين والمذهب وتوظيفه لخدمة المصالح السياسية، والتدخلات الخارجية وتأثيراتها[59].

ثالثاً: غياب دولة المواطنة

تميزت دولة العراق بعد العام 2003 بغياب دولة المواطنة وسيادة دولة المكونات العرقية والطائفية؛ فالنظام الجديد خضع لتوازن المكونات، والتوازن هنا يعني توزيع الثروة والسلطة[60]. وأنحدرت هذه إشكالية إلى الدستور، على الرغم من إجابية الدستور العراقي الدائم لضمان الحقوق وحريات المكونات؛ إلا انه أتجه إلى بناء دولة المكون على حساب دولة المواطنة، إذ نص الدستور في أكثر من مادة مفردة (مكونات)، إذ نصت المادة (9) الفقرة (1):" ان القوات والأجهزة الأمنية تتكون من مكونات..."، والمادة (12) الفقرة (1):" ينظم بقانون علم العراق وشعاره ونشيده والوطني بما يرمز الى مكونات..."، والمادة (125):" يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية... مكونات..."، والمادة (142) الفقرة (1):" يشكل مجلس النواب بداية عمله لجنة من أعضائه تكون ممثلة للمكونات..."[61].

رابعاً: غياب فلسفة الديمقراطية التوافقية

إن فلسفة الديمقراطيات عموماً هو الوصول بالمجتمعات إلى الإستقرار، وأبرز سمات النظام الديمقراطي المستقر هي أنه يتمتع بإحتمالات عالية كي يبقى ديمقراطياً، وأنه ينطوي على مستوى منخفظ من العنف المدني الفعلي والمحتمل، والديمقراطية التوافقية هي ستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف المكونات في المجتمعات المتعددة، بدلاً من التنافس وإتخاذ القرارات بلأكثرية. المشكلة في تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق أنها ابتعدت أو انحرفت عن فلسفتها، إذ بدلاً أن تكون عاملاً في تحقيق الإنسجام والتوافق في إدارة الدولة على أساس التوافق بين القوى السياسية للمكونات، أصبحت أداة معوقة ليس لإدارة الدولة حسب؛ بل في بناء دولة المؤسسات، ولذلك أثبتت تجربة السنوات الماضية إن التوافقية أصبحت وصفة مثالية للشلل السياسي[62].

خامساً: المحاصصة والحكومة الهشة

أتسم بناء الدولة العراقية والحكومات المتعاقبة بالمساومات الطائفية والعرقية ومنطق المحاصصة التي عرقلت إعادة بناء الدولة في العراق، فالحكومات المتعاقبة قامت على أساس التوازن الطائفي، إذ يترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة تصيب الحكومة في كفائتها وتهددها بالجمود وتعرقل عملية صناعة القرار، ونتيجة لذلك تشكلت حكومات ضعيفة[63]، لاتستطيع تحقيق الأمن والرفاهية

---

[57] إياد العنبر، أشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد 2003، مجلة الكوفة، العدد: 4، العراق، خريف 2013، ص193-194.

[58] م.م، محمد حازم حامد، المرجع سبق ذكره، ص161.

[59] أ.م.د. إسراء علاءالدين نوري، حسين علي عثمان، النظام السياسي في العراق: الأزمات – السياسات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، العدد: 63، جامعة النهرين، العراق، 2020، ص105.

[60] أ.د. كامل حسون القيم، م.د. عطارد عوض الشريفي، العراق المحاصر بالأزمات...بيداغوجيا الأمن المستقبلي، مجلة حامرابي، العدد: 17، 18، العراق، صيف 2016، ص8.

[61] ينظر: المادة (9) و (12) و (125) و (142) من الدستور الدائم في العراق لعام (2005).

[62] إياد العنبر، المرجع سبق ذكره، ص197-198.

[63] محمد صالح شطيب، النظام السياسي وإشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات إقليمية، المجلد: 12، العدد: 37، مركز دراسات إقليمية، العراق، 2018، ص262.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

في المجتمع؛ لأن المحاصصة الطائفية خلقت أجواء من التخندق الإثني والديني والتنافس السلبي بين الأحزاب والكتل للسيطرة على مراكز صنع القرار، رافقها ما استجد من إنفلات أمني، وتدهور إقتصادي، وتفاقم مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية، وفي خضم ذلك ظهر على السطح الخلاف بين الأحزاب الكيانات والكتل، وتصاعدت لتأخذ شكلاً بعيداً عن الخلافات السياسية وهي على الأرجح خلافات مصالح ذاتية[64].

ويعود ابتكار هذه الصيغة (المحاصصة) إلى الحاكم المدني (بول بريمر)، الذي وزع المناصب الحكومية في مجلس الحكم على أساس المكونات، وهذه الآلية لاتتلائم مع آلية المواطنة وأعتماد الكفاءات، فكانت هذه الحلول حلولاً كارثية على العراق؛ لأنها أسهمت في ظاهرة التمترس والإنقسام العرقي والطائفي، إذ أنقسم المجتمع العراقي على كتل سنية وشيعية وكوردية غير متجانسة[65].

سادساً: الإرهاب

إن السبب الأساس والتحدي الأبرز لتحقيق الأمن المجتمعي في العراق هو الإرهاب، وهدف الإرهاب إشاعة وترسيخ الطائفية والحرب الأهلية، وكانت السنوات (2006-2008، 2014-2017) على وجه الخصوص من أبرز سنوات التحدي، في وصف مخاطر الوضع الأمني وإنعكاسه على أداء الحكومة، وعلى حالة المجتمع مما أدى إلى تفتيته. ولعل أبرز مظاهر المأزق الأمني هي الأزمة الأمنية المستمرة والمتصاعدة بسبب العمليات الإرهابية[66].

سابعاً: التدخلات الخارجية

أضحى العراق بعد العام 2003 ساحة مفتوحة للتدخلات الإقليمية والدولية؛ لاسيما دول الجوار في الشأن الداخلي العراقي، ودعم طائفة على حساب الطوائف الأخرى، وأستخدام الأراضي العراقية لتصفية الحسابات فيما بينهم.

ثامناً: حضور التعددية التنابذية وغياب التعددية الهارمونية (المنسجمة)

إن غياب الإتفاق بين القوى والأحزاب السياسية وبروز ظاهرة الصراع والإقتتال فيما بينها؛ مما جعل المجتمع العراقي مجتمع إنفعلات وليس مجتمع تفاعلات، مجتمع دموي وليس مجتمع تنوع وإختلاف سلمي، مجتمع إنفلات من القيود وليس مجتمع تحرر من القيود[67]. وكل ذلك أدى إلى فقدان الثقة السياسية بين أطراف العملية السياسية ككل ممن أتفق الشعب على اختيارهم لتمثيلهم، وفقدان القرار السياسي الوطني، جعل من العراق ضعيفا، لايتبع سياسات واضحة وثابتة. وهذا يعد من أوجه المأزق السياسي، الذي يحول دون إعادة بناء قدرة الدولة الإستراتيجية، إذ يكمن المأزق السياسي في فقدان الثقة السياسية بين كلاً من الكورد – الشيعة – السنة وباقي المكونات الأخرى فيما بينها[68].

كما أسهمت الأحزاب السياسية العراقية في خلق حالة هذا المأزق؛ لأن الكثير من الأحزاب السياسية العراقية اليوم تعاني من ضعف أستيعاب مفهوم الديمقراطية، وأصبحت مجرد واجهات لشخصيات سياسية أو عشائرية وهي بحد ذاتها غير قادرة على تجاوز هذه الأطر المجتمعية بإتجاه الأفق السياسي العراقي الرحب، فتلك الأحزاب لم تكن أحزاب مفتوحة لمختلف مكونات الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق مما كان لها الأثر البارز في خلق هذا المأزق[69].

يتضح من أسباب المأزق الأمني المجتمعي في العراق، إن العملية السياسية في العراق تعاني من مأزق كبير السياسي؛ فهي بعيدة عن السياسة بصيغتها المدنية وقريبة من السياسات غير المدنية، فإذا كانت السياسة المدنية تتمثل في بناء مجتمع التسويات لا التصفيات، ومجتمع التنافس لا التنابذ، فإن السياسات غير المدنية تتمثل بالسياسات التوافقية وليس التوافقية، وسياسات الإستلاء على السلطة

---

64 أ.د. ياسين سعد محمد البكري، م.م. ميثم عنيدي علي حسين، المرجع سبق ذكره، ص46.
65 احمد شكر حمود الصبيحي، الإشكاليات السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد: 2، العدد: 3، العراق، 2017، ص134.
66 أ.د. إبراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتائج داخلي أم ضرورة أمريكية، مجلة حامورابي، العدد: 7، العراق، اذار 2014، ص36.
67 د. عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حامورابي، العدد: 3، العراق، حزيران 2012، ص11.
68 م.د. صلاح مهدي هادي الشمري، ممانعات إعادة القدرة الإستراتيجية العراقية بعد عام (2005)، مجلة العلوم السياسية، العدد: 56، العراق، 2018، ص384.
69 م.د. زيد حسن علي، م.د. حسن سعد عبدالحميد، الأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة مابعد داعش، مجلة التكريت للعلوم السياسية، العدد: 17، العراق، 2019، ص109

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11

Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

وليس المشاركة في السلطة، وتلك السياسات غير المدنية نلمسها في السياسات الطائفية والقومية العراقية. وفي ظل هذا الواقع حدث المأزق الأمني في المجتمع العراقي.

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال ماتقدم يمكن القول، أن مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية أو الحديثة؛ إذ ساهمت هذه المدرسة في توسيع مفهوم الأمن، وتعد أطروحتها حول مأزق الأمن المجتمعي من أهم الأطروحات الأساسية لتحليل ظاهرة اللا أمن في المجتمعات، وخصوصاً المجتمعات ذات التعددية الدينية والقومية من أمثال المجتمع العراقي، الذي واجه بعد تغيير نظامه السياسي عام (2003) أزمات عديدة وفي كل النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية...الخ؛ بسبب الصراع على الهوية، أدى لما يعرف في مدرسة كوبنهاغن بالمأزق الأمني المجتمعي. ويمكن ان نخلص من خلال هذه الدراسة إلى الإستنتاجات الأتية:

1. إن مأزق الأمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن يتمحور حول قضية الهوية، من خلال إشارة كل مجموعة إلى نفسها بضمير "نحن" مقابل "أنتم"؛ لذا عندما تقوم جماعة ما بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي، يتسبب ذلك في رد فعل لدى الجماعة الثانية، يحاول من خلاله إنقاص الأمن المجتمعي للجماعة الأولى.
2. إن منبع المأزق الأمني المجتمعي في مدرسة كوبنهاغن يتجسد بغياب الهوية الوطنية الجامعة، التي تستظل كل الهويات بظلها، وتحقق من خلالها أهداف مشتركة تخدم الجميع وبدون الغاء الخصوصيات الفرعية.
3. إن مصدر المأزق الأمني في العراق يعود إلى عمل الأحزاب والنخب السياسية لمكونات المجتمع العراقي الرئيسة، التي تبحث عن مصالح مكوناتها وتغليب إرادتها على مصالح وإرادة المكونات الأخرى
4. إن المجتمع العراقي عانى منذ القدم من مأزق الأمن المجتمعي؛ لكنه توضح بصورة جلية بعد العام 2003، في مظاهر عدة أبرزها: مأزق السايسي والأمني للمكون السني، مأزق العلاقة بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان، مأزق الأقليات، ومأزق العنف على الهوية.
5. إن أسباب مأزق الأمن المجتمعي في العراق تعود إلى: البناء غير السليم للعملية السياسية في العراق بعد العام 2003، غياب فلسفة النظام السياسي، غياب دولة المواطنة، والطائفية السياسية في العراق.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة المراجع

أولاً: الدساتير

1. الدستور العراقي الدائم لعام 2005

ثانياً: الكتب

1. صادق الأسود، د.عبدالرضا الطعان، مدخل إلى علم السياسة، مطبعة جامعة الموصل، العراق، 1986.
2. عبدالرحمن الروشدي، أنس المندلاوي، نعمان الجبوري، العرب السنة في العراق (تأريخهم-واقعهم-مستقبلهم)، مركز البحوث والدراسات، 2012.
3. فنار حداد، العلاقات الطائفية والهوية السنية في العراق بعد الحرب الأهلية، من كتاب السياسة الطائفية في منطقة الخليج، مجموعة المؤلفين، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورجتاو، قطر، 2015.

ثالثاً: الأبحاث والدراسات

1. إبراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتائج داخلي أم ضرورة أمريكية، مجلة حامورابي، العدد: 7، العراق، اذار 2014.
2. أحمد شكر حمود الصبيحي، الإشكاليات السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد: 2، العدد: 3، العراق، 2017.
3. أحمد عبدالكريم عبدالوهاب، إشكالية العلاقة بين الحكومة الإتحادية وإقليم كوردستان وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، العدد: 79، العراق.
4. أحمد محمد علي جابر العوادي، تحديات بناء الدولة في العراق (العلاقة بين المركز والإقليم أنموذجاً)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد: 17، العدد: 69، العراق، 2020.
5. إسراء علاءالدين نوري، حسين علي عثمان، النظام السياسي في العراق: الأزمات – السياسات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، العدد: 63، جامعة النهرين، العراق، 2020.
6. أسماء خالد جرجيس، واقع الارهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة (داعش) بمنظور جغرافي، مجلة قضايا سياسية، العدد: 57، بغداد، 2019.
7. إياد العنبر، أشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد 2003، مجلة الكوفة، العدد: 4، العراق، خريف 2013.
8. أيمن أحمد محمد، إدارة التنوع في الدولة الإتحادية بعد التحول السياسي (العراق إنموذجاً)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العراق.
9. توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات، مارس 2019.
10. جواد كاظم البكري، أزمة الأنبار... من القاعدة إلى داعش، مجلة حمورابي، العدد: 9، العراق، اذار 2014.
11. حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان، 2014.
12. حسين قاسم محمد الياسري، الأقليات الدينية وتأثيرها على السلم الإجتماعي العراقي، جلسة العلمية الرابعة (العلوم الانسانية والمسألة الدينية)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق.
13. حيدر سعيد، تكوين النخب السياسية السنية في العراق مابعد (2003)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، القطر، 2015.
14. رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، دراسة التحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، قطر، 2018.
15. ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، لبنان، اذار 2016.
16. زروقة إسماعيل، تحديات بناء نموذج الدولة الحديثة في العراق بعد (2011) عبر ثلاثية: الريع، الهوية، والمساواة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد: 6، العدد: 2، العراق، 2021.
17. زيد حسن علي، م.د. حسن سعد عبدالحميد، الأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة مابعد داعش، مجلة التكريت للعلوم السياسية، العدد: 17، العراق، 2019.
18. ستار جبار علاوى، الأنتخابات العراقيه وتأثيرها فى الأستقرار والتنميه، مجله الدراسات الدوليه، العدد: 54، جامعه بغداد، العراق، 2012.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

19. شيماء معروف فرحان، إشكالية العلاقة بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كوردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد: 15 العدد: 62، العراق، 2018.
20. صلاح مهدي هادي الشمري، ممانعات إعادة القدرة الإستراتيجية العراقية بعد عام (2005)، مجلة العلوم السياسية، العدد: 56، العراق، 2018.
21. عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حامورابي، العدد: 3، العراق، حزيران 2012.
22. عبد علي كاظم المعموري، إشكالية الإنتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)، مجلة حمورابي، العدد: 8، السنة الثانية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، كانون الاول 2013.
23. علي طاهر الحمود، تركمان العراق: قلق الهوية والإندماج، دراسة تحليلية، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2021.
24. فارس حسن المهداوي، مستقبل الأقليات في العراق ومصادر تهديدها، مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، العدد: 10، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أيار 2021.
25. كاظم مهدي كاظم، بلقيس محمد جواد، أثر الممارسات السياسية للأحزاب العراقية في مسار العملية السياسية بعد عام (2003)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد:44، العراق.
26. كامل حسون القيم، م.د. عطارد عوض الشريفي، العراق المحاصر بالأزمات...بيداغوجيا الأمن المستقبلي، مجلة حامرابي، العدد: 17، 18، العراق، صيف 2016.
27. لمى مطير حسن، العراق وتحدي تعريف الهوية في ظل الاتجاه العالمي لدعم الاقليات الغير مسلمة (المسيحية والايزيدية إنموذجاً)، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد: 39، العراق، أيار 2020.
28. محمد حميشي، مدخل الى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة الجزائرية للأمن الأنساني، العدد:6، الجزائر، جويلية 2018.
29. محمد صالح شطيب، النظام السياسي واشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات اقليمية، المجلد: 12، العدد: 37، مركز دراسات اقليمية، العراق، 2018.
30. محمد محي محمد، م.م. زيدون سلمان محمد، سبل النهوض بواقع الأقليات وحمايتها في العراق لمرحلة مابعد داعش، مجلة قضايا سياسية، العدد:65، العراق، 2021.
31. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، إستراتيجية التعامل الأمريكي مع إقليم كردستان منذ العام 2014، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد: 10، العدد: 1، العراق، 2020.
32. ميسون طه حسين، م.د. روافد محمد علي، أزمة الهوية الوطنية في دستور العراق لسنة 2005، مجلة رسالة الحقوق، السنة: 10، العدد: 3، العراق، 2018.
33. ياسين سعد محمد البكري، م.م. ميثم عنيدي علي حسين، الأزمات السياسية في العراق بعد عام (2003)، العدد: 53، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، 2018.

رابعاً: الرسائل والأطاريح العلمية

1. أراس قادر محي الدين، العنف السياسي في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، 2011.
2. أمينة زرداني، المعضلة الأمنية في المتوسط من المنظور الواقعية النيوكلاسيكية –أزمة سوريا نموذجا-، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.
3. خضراوي خديجة، التحول الأنطلوجي في مفهوم الأمن؛ دراسة في اسهامات مدرسة كوبنهاغن، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016.
4. مريوان حمة درويش صالح، اشكالية بناء المؤسسات السياسية الدستورية في العراق بعد (9/نيسان/2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السليمانية، كوردستان العراق، 2013.
5. مظهر عزيز الأحمدي، التغييرات السياسية والإجتماعية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2015.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)

المجلد (8) – العدد (2)، كانون الأول 2024
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

خامساً: القرار

1. قرار المحكمة الإتحادية حول عدم دستورية قانون النفط والغاز في الإقليم وإلزام تسليم إنتاج النفط، متاح على الرابط الألكتروني:
150220226https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/
2. البرلمان العراقي يصدر (12) قراراً بخصوص إستفتاء إستقلال كوردستان، متاح على الرابط الأليكتروني:
270920175https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/

سادساً: المراجع باللغة الانجليزية

1. Poul D. Williams, security studies :an introduction ,Taylor and francis e-Library, London and New York, 2008.
2. Michael Williams, Words ,Images، Enemies: Securitization and International Politics, International Studies Quarterly, USA, Blackwell Publishing, vol.47, 2003.
3. Barry posen, The Security Dilemma and Ethnic conflict, Survival, vol. 35, no.1, Spring 1993.
4. Barry Buzan : people, states and fear : the national security problem in international relations, Brighton : harvester wheat sheaf, 1983.
5. Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, Security: A New Framework For Analysis, Lynne Rinner Publishers, London, 1998.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/8.2.11
Distributed under the terms and conditions of the License 4.0 (CC BY-NC-ND 4.0)